رد شبهة الوضع فى صحيح مسلم

حسن حمزة
باحث دكتوراة، قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب، جامعة القاهرة

الملخص:

على الرغم من دقة الإمام مسلم في صحيحه، وتحريه تلك الدقة في الراوي والمروي، فقد تعرض للنقد، وأُثِيرت حوله بعض الشُّبه قديمًا وحديثًا.

لكن الأمر الجدير بالذكر أن معظم هذه النقود والشُّبه لا تتعلق بصحة الأحاديث أو درجتها بقدر ما تتعلق بالصناعة الحديثية، غير أن أهم ما وجه إلى صحيح مسلم من نقد هو أن فيه حديثًا أو حديثين اتهما بالوضع، وتلك تهمة جد خطيرة ونحاول مناقشة ما قاله العلماء من المحدثين من قبل في شأنهما.

الكلمات الدالة:

الراوي - المروي - الوضع - الإمام مسلم - صحيح مسلم.

Abstract :

Despite the precision of Sahih Muslim and Imam Muslim's attempt to achieve complete accuracy towards both the Narrators and Narrations, he faced criticism and fell under some suspicions in ancient and modern times. It is also worth mentioning that most of those criticisms and suspicions have nothing to do with the soundness and degree of Hadiths (Prophetic Sayings) as much as they have to do with the making of Hadith itself. However, the most intense criticism against Sahih Muslim is that one or two Hadiths (Prophetic Sayings) are said to be forged. That is really a serious accusation and we are trying to discuss what the scholars and narrators had already said in this regard..

رد شبهة الوضع فى صحيح مسلم، المجلد السادس، العدد ٤، أكتوبر ٢٠١٧، ص ص ٢٣٣-٢٥٨.

Keywords:

Narrator-Narration-Forging-Imam Muslim-Sahih Muslim

تمهيد:

لقد خص الله -سبحانه وتعالى- هذه الأمة الإسلامية علماءً عدول ثقات، يحفظون دينها، ويتمسكون بسنة الحبيب المصطفى -صلى الله عليه وسلم-، ويذبون عن السنة النبوية كل غث وسمين، فيعرفون الحديث الصحيح ويأخذون به، ويعرفون الحديث الضعيف ويرمون به عرض الحائط. ولقد ألف العلماء المسلمون في ذلك كتبًا كثيرة، احتوت على الحديث الصحيح فقط، حيث كان مؤلفوها يختارون من الرواة العدول الثقات، الذين لا يعرفون الكذب، ولا ينسون حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-. وإن من أبرز العلماء الذين اشترطوا رواية الحديث الصحيح فقط في كتبهم، الإمامان الجليلان البخاري ومسلم، حيث يعتبر كتابيهما من أصح كتب السنة النبوية. وحديثنا اليوم في هذا المقال عن صحيح الإمام مسلم، والمنهجية التي صار عليها صاحبه في كتابة الأحاديث النبوية :- أولًا: بطاقة الكتاب : اسم الكتاب: المسند المختصر بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، والمشهور بين الناس باسم (صحيح مسلم). اسم المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج، القشيري، النيسابوري، الواحدي، المتوفى سنة ٢٦١هـ. حققه: عدة محققين من أشهرهم الدكتور محمد فؤاد عبدالباقي، والدكتور مصطفى شاهين لاشين. ثانيًا: التعريف ومعنى بكتاب صحيح مسلم: يعد كتاب صحيح مسلم من أصح الكتب بعد صحيح البخاري على وجه الأرض، وعند جميع الناس، إلا المغاربة وأهل نيسابور، فإنهم يعتبرون صحيح مسلم أحسن وأفضل وأصح من صحيح البخاري لعدة اعتبارات عندهم، منها: أن الإمام ولد وتربى بينهم، وصحيحه كان بعد صحيح البخاري فاستفاد من سابقه، وعدل على صحيحه، حتى مكث في كتابته ستة عشر عاما. أحاديث صحيح مسلم منتقاة من أكثر من ٣٠٠٠٠٠ حديث كان يحفظها الإمام المسلم، فوضع في صحيحه، أصحها حتى بلغ عدد أحاديث الصحيح ٤٠٠٠ حديث. رتب الإمام مسلم صحيحه على طريقة الأبواب، ولكنه لم يترجم لأبواب صحيحه، كما فعل الإمام البخاري في صحيحه، بل الذي ترجم الأبواب التي نراها في صحيح مسلم هو الإمام النووي. كان الإمام مسلم يجمع كل

الأحاديث في الموضوع الواحد في مكان واحد، مما يسهل على طالب العلم في بحثه لأحاديث عن موضوع معين. وضع الإمام مسلم أحاديثه حسب الموضوع الواحد ضمن عنوان، تسمى كتبًا فقهية، مثل كتاب الصلاة، وضع فيه كل الأحاديث التي تتعلق بالصلاة، وكتاب الحج وضع كل الأحاديث المتعلقة بالحج، وهكذا... يبلغ عدد الكتب الفقهية في صحيح مسلم ستة وخمسين كتابًا، تحتوي على أربعة آلاف حديث بدون الأحاديث المكررة. كان الإمام مسلم يكرر الحديث في صحيحه، بحسب الموضوع، فإذا كان الحديث يتعلق بالصلاة والصيام مثلًا، نجده يضع هذا الحديث في كتاب الصلاة، ومرة أخرى في كتاب الصيام، وهكذا لكل حديث على هذه الشاكلة. روى مسلم أحاديثه في كتاب صحيح مسلم من رجال ثقات، يخشون الله في رواية الحديث، فكان يروي الحديث عن رجال الطبقة الثانية، وينتقي من رجال الطبقة الثالثة عند علماء الحديث ورجالهم. كان الإمام مسلم يكتفي بمعاصرة الراوي، حينما يقبل منه حديثًا يرويه في صحيحه، على خلاف الإمام البخاري الذي كان يشدد في ضرورة اللقاء.

الحديث الموضوع

هو الحديث الذي وضعه واضعه ولا أصل له. والحديث الموضوع هو ما وضعه الشخص من عند نفسه ثم أضافه إلى رسول الله.

وقد دخلت العديد من الأحاديث الموضوعة إلى الأحاديث النبوية فكان على العلماء المسلمين تمحيصها والرد عليها، واشتهر الإمامان البخارى ومسلم بجهودهما من أجل جمع الأحاديث وفرز الصحيح منها وغيره.

حكمه

هو مردود، ولا يجوز ذكره إلا مقرونا ببيان وضعه؛ للتحذير منه؛ لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين).[1]. وهو شر الأحاديث ، ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان، إلا مقرونا ببيان وضعه. بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب.

أهم الأسباب التى أدت إلى الوضع فى الحديث النبوى الشريف

أولا: تحريف عقيدة المسلمين ، وتزييف تعاليم الإسلام بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين قاموا بوضع هذا النوع من الأحاديث هم الزنادقة الذين ينتسبون كذبًا إلى الإسلام ، وهم فى الواقع

يدينون بغير الإسلام من الديانات الباطنة ، أو المذاهب المنحرفة ، أو لا يدينون بدين أصلا ، من هؤلاء محمد بن سعيد المصلوب ، روى عن حميد عن أنس أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (أنا ختم النبيين لا نبى بعدى إلا أن يشاء الله) موضوع فجعل هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة.

ثانيًا : الانتصار للبدع والأهواء والآراء الخاصة كما وضع أهل البدع أمثال الرافضة اولمرجئة والقدرية والجهمية وغيرهم .

ثالثًا : التعصب المذهبى ، فلقد قام بعض الجهلة المتعصبين للمذاهب الفقهية بوضع أحاديث ، نصرة لمذهبهم ، وتأييدًا لما يقولون ، أو مدحا لصاحب المذهب الذى ينتمون إليه باسمه وذمًّا لمذاهب أخرى.

رابعًا : ترغيب الناس فى فعل الطاعات وترهيبهم من فعل المعاصى والمحرمات .

خامسًا : التزلف والتقرب إلى الأمراء والحكام بوضع الأحاديث التى تبرر أعمالهم ، وتوطئ الناس لهم رغبة فى دنياهم ليحققوا فى أنفسهم مكاسب مادية.

سادسًا : التكسب وطلب الرزق كما يفعل بعض القُصاص الذين يضعون الأحاديث التي فيها قصص مسلية عجيبة بهدف التكسب وطلب الرزق حيث يستمع إليهم الناس فيعطوهم كما فعل أبي سعيد المدائني.

سابعًا : الإغراب في القصص لأجل الاشتهار فيورد الوضاع الأحاديث الغريبة ليُرغب في سماعها، كما فعل ابن أبي دحية، وحماد النصيبي ومن الأمثلة الشهيرة على الإغراب في القصص: أن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين صليا في مسجد بالرصافة، فقام بين أيديهم قاص فقال حدثنا أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين ، قالا حدثنا عبد الرزاق، عن قتادة، عن أنس، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيرًا منقاره من ذهب وريشه من مرجان ..) واستمر يذكر فيه نحوًا من عشرين ورقة فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ، ويحيى ينظر إلى أحمد . فقال أنت حدثت بهذا ؟ فقال : والله ما سمعت بهذا إلا الساعة ، فلما انتهى قال له يحيى من حدثك بهذا ؟ فقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، فقال: يحيى أنا يحيى وهذا أحمد، ما سمعت بهذا قط في حديث رسول الله ، فقال القاص: أليس في الدنيا يحيى بن معين و أحمد بن حنبل غيركما ، لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

ثامنًا : الترويج لنوع من المأكل أو المشرب أو الطيب كقولهم (الهريسة تشد الظهر) وضعه محمد بن الحجاج اللخمي وكان يبيع هريسة،

وكقولهم (إذا أُتي بالطيب فليصب منه) قيل وضعه فضالة بن حصين العطار لينفق العطر عنده.

الموضوع صحيح مسلم

هو أحد أهم كتب الحديث النبوى عند المسلمين من أهل السنة الجماعة، ويعتبرونه ثالث أصحّ الكتب على الإطلاق بعد القرآن الكريم ثم صحيح البخارى كان الإمام مسلم دقيقًا في جرح الرواة وتعديلهم شأنه في ذلك شأن شيوخه من الأئمة المدققين كأحمد بن حنبل والبخاري وأبو زرعة الرازي وغيرهم، فقد اعتَبَر جرح الرواة بما فيهم جائزًا بل واجبًا، وأسند في مقدّمة صحيحه أحاديث تفيد ترك أحاديث المتهمين والكذّابين وعدم الأخذ عنهم ووجوب الأخذ عن الرواة الثقات الأثبات. قال: ابن طاهر: واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المُتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلًا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدًا فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريقُ إلى الراوي أخرجاه، إلا أن مسلمًا أخرج أحاديث أقوامٍ ترك البخاري حديثهم، لشبهةٍ وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبدالرحمن، وغيرهم قال ابن رجب وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه.

على الرغم من دقة الإمام مسلم في صحيحه، وتحريه تلك الدقة في الراوي والمروي، فقد تعرض للنقد، وأُثِيرت حوله بعض الشُّبه قديمًا وحديثًا.

لكن الأمر الجدير بالذكر أن معظم هذه النقود والشُّبه لا تتعلق بصحة الأحاديث أو درجتها بقدر ما تتعلق بالصناعة الحديثية؛ الأمر الذي يدعونا أن نضع هذا الكتاب الجليل في ميزان النقد العادل، وعن طريق مناقشة تلك النقود، ورد هذه الشبه سوف يتضح لنا حقيقة الأمر فنطمئن إلى صحته ونرتشف من رحيقه العذب، وننهل من مورده الرائق.

وقبل أن نتعرف على هذه الجوانب نقرر أن الأمة تلقت صحيح مسلم بالقبول واعتمدت عليه واطمأنت إليه، بل إن بعض العلماء كما بينا يفضلونه ويقدمونه على البخاري.

ولقد وقف النووي عند قول مسلم في

مقدمته " ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا ـ يقصد في كتابه ـ وإنما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه " وقد عقب النووي على قول مسلم هذا بأنه مشكل، لأنه وضع في كتابه هذا الصحيح أحاديث كثيرة مختلفًا في صحتها لكونها من حديث مَنْ هو مُخْتلفًا في صحة حديثه ويقول: وجواب ذلك من وجهين: ـ

الأول: أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم.

والثاني: أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه في نفس الحديث متنًا أو إسنادًا، ولم يرد ما كان اختلافهم إنما هو في توثيق بعض رواته، وهذا هو الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك لما سئل عن حديث أبي هريرة: فإذا قرأ فأنصتوا هو صحيح ! فقال: هو عندي صحيح فقيل لِمَ لم تضعه هاهنا فأجاب بالكلام المذكور [٢].

أما المتابعات والشواهد التي في صحيح مسلم فهي غالبًا ليست على شرطه، وإنما يذكرها على وجه المبالغة أو الزيادة أو التأكيد أو لكي ينبه على فائدة أخرى في الحديث الذي قدمه قبلها.

ومن استدراكات الأئمة على صحيح مسلم وأنها في الصناعة الحديثة:

١ ـ استدراك الدارقطني على مسلم في حديث رواه في تقبيل سيدنا عمر رضي الله عنه للحجر الأسود حيث يقول: وأخرج مسلم عن المقُدِّمي عن حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: أن عمر قبَّل الحجرَ الأسود [٣].

قال الدارقطني مستدركًا على مسلم: «وقد اختلفت فيه على (أيوب) وعلى (حماد بن زيد)، وقد وصله مسدد والحوضي عن حماد، وخالفهم سليمان وأبو الربيع وحازم، فأرسلوه عن حماد، وقال ابن عليّه عن أيوب: نبئتُ أن عمر ليس فيه نافع ولكن عمر، وهو صحيح من حديث سويد بن غفلة، وعابس بي ربيعة، وابن سرجس عن عمر » [٤].

فالدارقطني رحمه الله يصل هذا الحديث من أجل:

أ ـ أن (حماد بن زيد) وصله أو (اسماعيل بن عليه) أعضله.

ب ـ ومن أجل الاختلاف فيه على (حماد بن زيد).

أما الاختلاف الذي بين اسماعيل بن عليه ـ وحماد بن أيوب فقد قال الدارقطني في العلل [٥] وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه أيوب السختياني، واختلف عنه فرواه حماد بن زيد عن أيوب، عن نافع عن ابن عمر عن

عمر. قال ذلك الحَوْضيَ ومسدَّد والمُقَدِّمي.

وقيل عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع مرسلًا عن عمر، ورواه إسماعيل عن أيوب قال نبئتُ أن عمر قال، وقول حماد بن زيد أحب إليّ [٦].

فالدارقطني يجنح في كتابه " العلل " إلى وَصْله وأنه لا يضر الاختلاف فيه على حماد، ومن ثم أورد كلام المرسلين بصيغة التمريض.

أما الاختلاف فيه على (أيوب) فيقول: وقول حماد بن زيد أحب إليه، ذلك لأنه كما في "تهذيب التهذيب [٧] عن ابن معين أنه قال: حماد بن زيد أثبت من عبدالوارث وابن عُليه والثقفي وابن عينية. وقال: ليس أحد أثبت في أيوب منه.

وقال: من خالفه من الناس جميعًا فالقول قوله في أيوب، أما الاختلاف فيه على (حماد) فقد وصله ثلاثة وأرسله ثلاثة، وكلهم ثقات، فالظاهر أن حماد بن زيد يرويه تارة متصلًا وتارة يرسله، والوصل زيادة رواها الثقات فيجيب قبولها لعدم ما يمنع من ذلك والله أعلم [٨] .

إذن:

١ ـ فالدارقطني يحكم للحديث بالصحة من حديث ثلاثة عن عمر.

٢ ـ أنه يصل طريقًا واحدًا من أجل اختلاف الرواة.

٣ ـ أن هذا النقد الذي وجهه الدارقطني للحديث متعلق بالراوية والصناعة الحديثية فقط ولا يتعلق بأي حال بصحة الحديث أو عدم صحته، بدليل أن الدارقطني نفسه يقر صحة الحديث.

وعلى الرغم من ذلك المنهج الدقيق الذي سار عليه مسلم في صحيحه، وتلك الشروط الصارمة في الراوي والمروي، فإن كتابه لم يسلم من النقد على نحو ما رأينا، وهذا شأن كل الأعمال العلمية فإنها تتعرض دائمًا لمن يعيد النظر فيها لأن الناس دائمًا يرجون لها الكمال والكمال لله وحده، وقد رأى البعض أن صحيح مسلم قد احتوى على حديث أو أكثر مشكوك في صحته [٩] والحق إن هذا الادعاء في حاجة إلى إعادة نظر؛ لأننا إذا نظرنا إلى هذه النوعية من الأحاديث التي اتهمها هؤلاء الباحثون بالوضع تبين لنا أنها أحاديث تحتاج إلى نوع خاص من التعامل وذلك لأنها:

١ ـ ربما تكون من " المتشابه " الذي لا تستقل العقول بفهمه وإدراكه، ولا يوقف على المراد منه إلا عن الله عز وجل أو عن رسوله المبلغ عنه، والواجب في مثل هذا: إما الإيمان به كما ورد، مع تفويض علم الحقيقة فيه إلى الله عز وجل والتنزيه عن الظاهر المستحيل، وإما التأويل بما يوافق

العقل، وما أحكم من العقل، وذلك مثل أحاديث الصفات ونحوها[١٠].

٢ ـ أو أن تكون هذه الأحاديث من قبيل المجاز لا الحقيقة وينبغي أن تفهم على هذا النحو، أما رده باعتبار حمله على الحقيقة ـ كما يفعل بعض الناس ـ استنادًا إلى أن العقل أو الحس أو المشاهدة لا تقره على أنه حقيقة مع إمكان حمله على المجاز المقبول لغة وشرعًا فتهجم وتنكر لقواعد البحث العلمي على الأقل[١١].

٣ ـ أو أن تكون هذه الأحاديث من قبيل الغيبيات، كأهوال القيامة والآخرة، وعالم الروح والبرزخ وما إلى ذلك كأحاديث الساعة والإسراء والمعراج.

٤ ـ أو أن تكون هذه الأحاديث من باب إثبات معجزة القرآن والنبوة، تلك المعجزات التي يكشف عنها العلم في العصر الحديث وخاصة على يد أعداء الإسلام.

٥ ـ أو أن تكون هذه الأحاديث من (المختلف) ظاهرًا، لكنها متفقة لا خلاف بينها، وهناك علم قائم، بذاته يبحث في هذه المسألة وهو علم (مختلف الحديث) الذي يبحث في التعارض الظاهري بين الأحاديث، وقد قام العلماء بتعقيب تلك الأحاديث وجمعوا ما كتبوه عنها في عدد من الكتب أهمها تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

ولقد قيض الله تعالى للإسلام من يدافع عنه فقام عدد من الباحثين[١٢] في العصر الحديث بتحقيق مثل هذا النوع من الأحاديث وإثبات صحته ودلالته على معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم.

لكن الأمر المهم هنا أننا لا يهمنا كثيرًا الحديث من وجهة نظر الطب؛ لأن الحديث برهان قائم في نفسه لا يحتاج إلى دعم خارجي، ومع ذلك فإن النفس تزداد إيمانًا حين ترى الحديث الصحيح لا يختلف مع العلم الصحيح[١٣] ومع ذلك فإن هذا لايعني أبدًا خلو ساحة النقد من تلك الطائفة الأمينة التي تسعى إلى الحق ولا تسعى إلى الهدم والتشكيك، وإنما تسعى إلى خدمة سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم خاصة والتشريع الإسلامي عامة، فتضع نصب أعينها هدفًا أساسيًّا وهو الوصول إلى الحقيقة وخدمة الحق ولعلنا عرفنا من خلال النقود السابقة التي وجهت إلى صحيح مسلم أن معظم هذه النقود كانت تهدف إلى الوصول بالكتاب إلى درجة الكمال المرجوة منه وألا يحتوي إلا على الصحيح، وهذا شأن الأعمال العظيمة دائمًا، إذ يحاول الناس في كل زمان

ومكان إكمال ما بها من نقص إن وجد والكمال لله وحده.

لكن أهم ما وجه إلى صحيح مسلم من نقد هو أن فيه حديثًا أو حديثين اتهما بالوضع، وتلك تهمة جد خطيرة، ولا بأس هنا من تلخيص ما قاله العلماء من المحدثين في شأنهما.

الحديث الأول:

حديث أبي هريرة الذي أخرجه مسلم في صحيحه قال: حدثنا ابن نمير حدثنا زيد « يعني ابن حباب " حدثنا أفلح بن سعيد حدثنا عبد الله بن رافع مولى أم سلمة قال: سمعتُ أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يوشك إن طالت بك مدة أن ترى قومًا في أيديهم مثل أذناب البقر يغدون في غضب الله ويروحون في سخط الله»[١٤] .

وأخرجه مسلم كذلك من طريق عبيد الله بن سعيد وأبي بكر نافع وعبد بن حميد قالوا: حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا أفلح بن سعيد حدثني عبدالله بن رافع مولى أم سلمة قال سمعت أبا هريرة يقول: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول... الحديث[١٥] .

والحديث ذكره ابن الجوزي في كتاب " الموضوعات " براوية عبدالله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي حدثنا أبو عامر حدثنا أفلح بن سعيد حدثنا عبدالله بن رافع، سمعتُ أبا هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث[١٦] .

ونقل بعد ذلك قول ابن حبان الذي قال: هذا خبر بهذا اللفظ باطل، وأفلح كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به [١٧] .

قال السيوطي متعقبًا ابن الجوزي: لا والله (ما هو بباطل) بل (هو صحيح في نهاية الصحة)، أخرجه مسلم عن جماعة من مشايخه، عن أبي عامر العقدي، وأخرجه من وجه آخر، ولم أقف على شيء في كتاب الموضوعات حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث وإنها لغفلة شديدة منه [١٨] (وأفلح المذكور ثقة مشهور، وثقة ابن معين، وابن سعد، والنسائي، وأبو حاتم، وروى عنه ابن المبارك وطبقته، وأخرج له مسلم في صحيحه، ولم أر للمتقدمين فيه كلامًا، إلا أن العقيلي قال: لم يرو عنه ابن مهدي وهذا ليس بجرح ولا حرج.

وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هذا الموضع خطأ شديدًا وغلط ابن حبان في (أفلح) فضعفة بهذا الحديث[١٩].

وقال السيوطي في "التعقبات على الموضوعات": قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد[٢٠] : هذا الحديث أخرجه مسلم في

صحيحه، وهذه غفلة شديدة من ابن الجوزي، وأفلح ثقة مشهور لم يُتكَلَّمَ فيه بجرح[٢١] والعجيب أن الحاكم أخرج الحديث في المستدرك وقال: صحيح على شرط الشيخين [٢٢] .

أما أفلح بن سعيد فهو المدني القبائي قال فيه الذهبي: وثقة ابن معين وأبو حاتم وقالوا: صالح الحديث، ثم علق الذهبي على قول ابن حبان السابق في أفلح فقال: قلتُ: وابن حبان ربما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما تخرج من رأسه، ثم إنه بيَّن مستنده، فساق حديث عيسى بن يونس ؛ حدثنا أفلح بن سعيد، عن عبدالله بن رافع عن أبي هريرة... الحديث ثم قال: قلتُ: بل حديث أفلح صحيح غريب، وهذا ـ أي حديث عيسى بن يونس ـ شاهد لمعناه[٢٣].

وقال ابن حجر: هو صدوق [٢٤].

وقال العقيلي: ما سمعتُ عبدالرحمن ـ يعني ابن مهدي ـ يحدث عن أفلح شيئًا قط[٢٥]

ملحوظات على الحديث:

١ ـ أن مسلمًا أخرجه من حديث أبي هريرة.

٢ ـ أن (أفلح) الراوي الذي اتهمه ابن الجوزي بناءً على قول ابن حبان ثقة وثقة كل من ابن معين وابن سعد والذهبي والنسائي وأبي حاتم.

٣ ـ ذكر ابن حبان (أفلح) في الطبقة الرابعة من ثقاته رغم كونه يضعفه في المجروحين

٤ ـ أن (أفلح) لم يتفرد بالرواية، بل تابعه عليها (سُهيل عن أبيه عن أبي هريرة[٢٦] وأخرجه الحاكم والبيهقي في الدلائل وابن حبان في صحيحه[٢٧].

٥ ـ اعتبر الذهبي الرواية متابعة لحديث أفلح السابق لأنها من طريق (سهيل عن أبيه عن لأبي هريرة) وأفلح روى الحديث عن أبي هريرة.

٦ ـ لم يحكم ابن الجوزي على الحديث مباشرة باصطلاحاته المشهورة في الكتاب كعادته ولكنه اكتفى بنقل قول ابن حبان فيه، وهذا يعني أنه يسلم بوجود الحديث صحيحًا ولكنه بلفظ آخر، فهو يحكم على هذه الرواية سندًا لا متنًا وسندًا بالبطلان، الأمر الذي لم يلاحظه السيوطي في تعقباته ولذلك سارع بالإتيان بالمتابعات والشواهد ليثبت أن للحديث أصلًا.

٧ ـ أن الإمام مسلمًا صدر براوية (سهيل) بابا من الأبواب كأنه جعلها أصلًا أما راوية (أفلح) فهي موجودة في الكتاب ـ رغم صحتها ـ على سبيل المتابعة. ومن يمعن النظر في قول ابن حبان يجد أنه صحح رواية (سهيل)، لأنه ساقها بمثابة الدليل

على رواية (أفلح) والبطلان الذي عناه في رواية (أفلح) إنما هو اللفظ المخالف لرواية (سهيل)، وهو صدر المتن الذي خلت منه رواية سهيل، وهذه الزيادة تفرد بها (أفلح) وتفرده محتمل لأنه حسن الحديث على رأي ابن أبي حاتم والنسائي وابن معين وابن سعد كما مر.

أما تضعيف ابن حبان له فيظهر من صنيعه والله أعلم أنه لتفرد أفلح بهذه الزيادة التي ذكرناها، وهذه حجة غير كافية في رد حديثه وقد أحسن الذهبي حينما وصف حديثه بأنه (صحيح غريب)[٢٥].

الحديث الثاني:

حديث أبي هريرة مرفوعًا قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال: «خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق فيها المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم عليه السلام يوم الجمعة فيما بين العصر إلى الليل» [٢٩].

وقد نقل محمود أبو رية[٣٠] قول ابن تيمية في تفسير سورة الإخلاص أن الحديث الذي رواه مسلم (في خلق التربة يوم السبت) حديث معلول، قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري وغيره وقالوا: إنه من قول كعب الأحبار ثم أضاف، إن لهذا الحديث نظائر أخرى عند مسلم وقال: وقد بلغت الأحاديث التي انتقدت على مسلم مئة واثنين وثلاثين حديثًا وعدد من انتقدوهم من رجاله أكثر من مئه وعشرة رجلا[٣١] وذكر أبو رية في موضع آخر في كتابه عن نفس الحديث: إنه موضوع، وضعه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ وقد أخذه عن قول كعب الأحبار، ونسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخالف القرآن الكريم الذي بين أن الله تعالى خلق السموات والأرض في ستة أيام[٣٢].

ملخص كلام أبي رية السابق في الحديث:

١ ـ أن الحديث موضوع وبالتالي يكون أبو هريرة راويه ـ الذي دأب على اتهامه وسبه في أكثر من موضع في الكتاب ـ كاذبًا. وعلى ذلك يكون مسلم رحمه الله ـ مخطئًا لأنه أدعى الصحة في كتابه.

٢ ـ أن الحديث يخالف القرآن الكريم لأن الله تعالى قال أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام بينما الحديث يقول في سبعة.

٣ ـ الحديث لم يذكر خلق السماء.

٤ ـ أنه يخالف الآثار القائلة: أن أول الأسبوع يوم الأحد.

٥ ـ أن الحديث من الإسرائيليات وضعه أبو

هريرة عن كعب الأحبار.

وقبل مناقشة هذا الحديث سندًا ومتنًا بمنهج علمي سليم أقول أولًا أن الإمام جلال الدين السيوطي ذكر في معرض نقده للحديث الذي ذكره ابن الجوزي السابق أنه لم يقف على شيء من الأحاديث حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث[٣٣] فالسيوطي وهو إمام هذا العلم على الإطلاق وكذلك ابن الجوزي لم يتهما حديثًا واحدًا في مسلم غير الحديث الذي سبق مناقشته وهو حيث أفلح السابق، فمن أين أتى أبو رية هذا بقوله السابق؟

لكن هذا لا يمنع من مناقشة الحديث لإثبات صدق أو خطأ رأيه.

وأول نقاط المناقشة وأخطرها، مسألة تكذيب أبي رية لأبي هريرة الصحابي الجليل واتهامه ليس فقط بالكذب وإنما بسرقة حيث عن كعب الأحبار مع علمه بوصفه إياه.

وكان أبو رية قد قام بتجريح راوية الإسلام رضي الله عنه في أكثر من موضع على الرغم من توثيق العلماء كالذهبي وابن حجر وابن سعد وابن عساكر وغيرهم لأبي هريرة وثنائهم عليه في أكثر من موضع في كتبهم[٣٤].

وأول العلل التي يعل بها هذا الحديث سندًا أن (إبراهيم بن أبي يحيى) قد رواه عن (أيوب) وأن (إسماعيل بن أمية) أخذه من (إبراهيم) ولم يأخذه عن (أيوب) مباشرة كما رواه مسلم، إذن ففيه [تدليس تسوية] (وإبراهيم) متهم بالكذب، فلا يثبت الخبر عن أيوب ولا من فوقه فعلى هذا يكون (أبو هريرة) بريئًا من وضع هذا الحديث[٣٥] لكن هذه العلة غير مُسلم بها، والسبب في ذلك أن (إسماعيل بن أمية) لم يتهمه أحد من العلماء بكذب أو تدليس، بل هو على العكس من ذلك ثقة عند أئمة الجرح والتعديل. كما أن رجال الحديث كلهم ثقات مشهورون. أما (إسماعيل بن أمية) فقد قال عنه ابن حبان: ثقة أخرج له مسلم [٣٦] وكذلك وثقه ابن القيسراني[٣٧] والدارقطني[٣٨] وهو إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي المكي أحد علماء الأشراف، أخرج له الستة وهو ثقة، وقال فيه الذهبي: يروي عن ابن المسيب وطبقة، مجمع على ثقته مات سنة ١٣٩ هـ[٣٩].

٢ ـ أما عن مخالفة هذا الحديث لنص القرآن الكريم، فصحيح أنه قد ورد في القرآن ما ينص على خلق السموات والأرض في ستة أيام[٤٠] لكن الحديث لا يخالف ذلك من عدة جهات:

أولًا: الحديث لم يذكر خلق السموات،

وجعل خلق الأرض في ستة أيام.

ثانيًا: أنه وإن لم ينص على خلق السماء فقد أشار إليه بذكره في اليوم الخامس النور، وفي السادس الدواب، وحياة الدواب محتاجة إلى الحرارة والنور، والنور مصدره الأجرام السماوية.

والقرآن الكريم إذا ذكر خلق الأرض في أربعة أيام لم يذكر على ما يدل على أن من جملة ذلك النور والدواب وإذا ذكر خلق السماء في يومين لم يذكر ما يدل على أنه في أثناء ذلك لم يحدث في الأرض شيء، والمعقول أنهما بعد إتمام خلقهما أخذت في التطور بما أودعه الله تعالى فيها، والله سبحانه وتعالى لا يشغله شأن عن شأن[٤١].

ثالثًا: ليس في الحديث أن الله خلق في اليوم السابع بعد خلق الدنيا غير آدم، وليس في القرآن ما يدل على أن خلق آدم كان في الأيام الستة، بل هذا معلوم البطلان وفي الآيات الأوائل من سورة البقرة وبعض الآثار التي وردت في خلق آدم ما يؤخذ منه أنه كان في الأرض عمار قبل آدم عاشوا فيها دهرًا، فهذا يساعد على القول بأن خلق آدم كان متأخرًا بمدة عن خلق السموات والأرض[٤٢].

٣ ـ أما عن مسألة تسمية الأيام وأن أولها الأحد لا السبت كما ورد في الحديث، فإن ما ورد في ذلك لا يدل على أن ابتداء الخلق كان يوم الأحد، كما أنه ليس بين أيدينا شيء صحيح يدل على ذلك. والآثار التي تقول إن بداية الخلق كانت يوم الأحد لا السبت تنقسم إلى قسمين:

الأول: ما كان مرفوعًا منها وهو أضعف من هذا الحديث وعن طريق الترجيح تسقط في ميزان العلم.

الثاني: ما كان غير مرفوع، فعامته من قول عبدالله بن سلام وكعب الأخبار، ووهب بن منبه[٤٣] وهؤلاء معروفون جميعًا بأخذهم عن الإسرائيليات.

كما إن تسمية الأيام كانت تقليدًا لأهل الكتاب قبل الإسلام، فلما جاء الإسلام؛ لم ير ضرورة إلى تغييرها خاصة بعد أن انتشرت واشتهرت ؛ لأن إقرار الأسماء التي عرفت واشتهرت وانتشرت لا يعد اعترافًا بمناسبتها لما أخذت منه أو بنيت عليه، إذ قد أصبحت لا تدل على ذلك وإنما تدل على مسمياتها فحسب ولأن القضية ليست فيما يجب اعتقاده ـ أو يتعلق به نفسه حكم شرعي فلم تستحق أن يحُتاط لها بتغيير ما اشتهر وانتشر من تسمية الأيام[٤٤].وقد تنبه إلى هذه المشكلة بعض العلماء المتأخرين مثل: السهيلي في الروض الآنف ١ / ٢٧١، الذي انتقد الطبري الذي

قال إن أول الأيام يوم الأحد[٤٥].

وقد ذكر المحدثون أمورًا يعرف بها الحديث الموضوع منها :

١- أن يكون الحديث مخالفًا لصريح القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي، أو الواقع التاريخي

مثال مخالفة صريح القرآن : (ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة)

فإنه مخالف لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى)

وحديث مقدار الدنيا: (وأنها سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة).

ومثال مخالفة السنة المتواترة : (إذا حُدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به ، حدثت به أو لم أحدث)فإنه مخالف للحديث المتواتر (مَن كذب عليّ مُتعمدًا فليتبوأ مقعده من النار)

– وكل حديث يشتمل على فساد أو ظلم، أو عبث، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك. كأحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار.

مثال مخالفة الواقع التاريخي :أن النبي وضع الجزية عن أهل خيبر بشهادة سعد بن معاذ وكتابة معاوية والثابت أن الجزية لم تكن في عام خيبر معروفة ، وسعد توفي قبل عام خيبر ، ومعاوية أسلم يوم الفتح مثال مخالفة الحس والمشاهدة :مثل (الباذنجان لما أكل له) ، و (الباذنجان شفاء من كل داء) يقول ابن القيم : (قبح الله واضعهما لو قاله بعض جهلة الأطباء لسخر الناس منه ، ولو أُكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة

مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة :مثل : خيركم بعد المئتين ، من لا زوجة له ولا ولد، ومعلوم أن حفظ النسل مقصد من مقاصد الشريعة .

٢- أن يتضمن الحديث أمرًا جسيمًا تتوفر الدواعي على نقله ثم لا ينقله منهم إلا واحد مثل حديث غدير خم – أن لا يوجد الحديث في بطون الكتب المعتمدة ، بعد أن تم استقراء الأحاديث وتدوينها– أن يشتمل الحديث على الوعيد الشديد على الأمر الصغير، أو الوعد العظيم على الفعل القليل ، مثل : (من صلى الضحى أُعطي ثواب سبعين نبيًا) أن يكون باطلًا في نفسه فتدل وقائع الأيام على بطلانه ، مثل حديث (إن هذا الأمر إذا وصل إلى بني العباس بقي فيهم ، حتى يُسلموه إلى عيسى بن مريم أو المهدي) – أن يشتمل على تواريخ الأيام المستقبلة

٣- إقرار الوضاع بالوضع كإقرار نوح

بن أبي مريم بأنه وضع حديث فضائل سور القرآن سورة سورة – ما يتنزل منزلة إقراره كأن يُحَدِّث بحديث عن شيخ ، فَيُسْأَلَ عن مولده فيذكرَ تاريخًا تكون وفاة ذلك الشيخ قبلَ مولده هو ولا يُعْرَف ذلك الحديث إلا عنده.

٤– أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.ومن أمثلة ذلك :

– قرينة في الراوي.

– مثل أن يكون الراوي رافضيًّا والحديث في فضائل أهل البيت.

– قرينة في المَرْوِي مثل كون الحديث ركيك اللفظ أو فاسد المعنى يقول الربيع بن خيثم التابعي الجليل: إن للحديث ضوءا كضوء النهار يعرف وظلمة كظلمة الليل تنكر ويقول ابن الجوزي : الحديث المنكر يقشعر منه جلد طالب العلم وينفر منه ويقول شيخ الإسلام : هذا الدين كله محاسن والركة ترجع إلى الرداءة.

ومن الأمثلة على ركاكة اللفظ وضعف الأسلوب :

– حديث أن النبي قال (لا تُسيدوني في الصلاة) والمثال على فساد المعنى :

(إن سفينة نوح طافت بالبيت ، وصلت عند المقام ركعتين).

– وحديث: (أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر) – سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه، كحديث: (لو كان الأرز رجلا لكان حليمًا، ما أكله جائع إلا أشبعه) – اشتماله على أمثال هذه المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي كثيرة جدًا. كقوله في الحديث المكذوب: (من قال لا إله إلا الله: خلق الله من تلك الكلمة طائرًا له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له. ومن فعل كذا وكذا أعطى في الجنة سبعين ألف مدينة، في كل مدينة سبعون ألف قصر، في كل قصر سبعون ألف حوراء.

– أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي هو وحي يوحى. كحديث: (ثلاثة تزيد في البصر: النظرة إلى الخضرة والماء الجاري، والوجه الحسن).

– أن يكون الحديث باطلًا في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم كحديث: (المجرة التي في السماء من عرق الأفعى التي تحت العرش).

- تكذيب العقل له، كحديث: (الباذنجان لما أكل له) و(الباذنجان شفاء من كل داء).
- أحاديث ذم البلاد مثل الحبشة والسودان، والترك، وأحاديث ذم المماليك كلها كذب[٤٦]

ومن أشهر الكتب المؤلفة في الموضوعات

- الموضوعات لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية.
- اللآلِيء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطي.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لعلي بن محمد بن عراق الكناني.
- المصنوع في الحديث الموضوع لعلي القارئ.
- الأباطيل للجوزقاني.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني.

وهكذا فقد استطاع هؤلاء العلماء أن ينفوا الكذب عن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن يأخذوا بالأحاديث الثابتة السليمة ، وبذلك تحقق وعد الله من حِفظ الشريعة وحمايتها من كل ما أصاب غيرها من التحريف والتبديل وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو فضل العظيم.

قيمة الكتاب وأثره:

بعد هذا العرض السريع المختصر لمنهج الإمام مسلم وشروطه في صحيحه وكذلك لما وجه إليه من نقد، ينبغي أن نختم حديثنا عن الكتاب بتوضيح قيمته العلمية، ومدى عناية الأمة الإسلامية به على مر العصور، والنواحي التي تقدمه أحيانًا مع البخاري، وأول ما يلفت نظرنا ـ ونحن نتحدث عن قيمة الكتاب ـ توثيقه وبأي الطرق انتقل إلينا، وهي مسألة لم تفت شارح الكتاب الذي تدور حوله هذه الدراسة فأوضحها بالتفصيل في مقدمته للكتاب.

فقد انتقل صحيح مسلم إلى العلماء ثم إلينا بالسماع أو القراءة أو المناولة أو الإجازة جيلًا بعد جيل، شأنه في ذلك شأن المؤلفات في العلوم الإسلامية، وإن العناية هنا في هذا المجال أكثر وأوفر[٤٧] يقول النووي صحيح مسلم في نهاية من الشهرة وهو متواتر عنه من حيث الجملة، فالعلم القطعي حاصل بأنه تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج، وأما من حيث الرواية المتصلة، بالإسناد المتصل بمسلم، فقد انحصرت طريقة عنده في هذه البلدان والأزمات في رواية (أبي اسحق إبراهيم بن محمد بن سفيان) عن مسلم ويروي في بلاد المغرب مع ذلك عن

(أبي محمد بن علي القلانسي) عن مسلم ورواه عن ابن سفيان جماعةٌ منهم (الجلودي)، وعن الجلودي جماعةٌ منهم (الفارسي) وعنه جماعة منهم (الفراوي) وعنه خلائق منهم (منصور) وعنه خلائق منه شيخنا (أبو اسحق) [٤٨]يقول شيخ الإسلام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: وأما (القلانسي) فوقعت روايته عند أهل الغرب ولا رواية له عند غيرهم، دخلت روايته إليه من جهة أبي عبدالله محمد بن يحيى بن الحزاء التميمي القرطبي وغيره سمعوها بمصر من أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن عبدالرحمن بن ماهان البغدادي، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر الفقيه على مذهب الشافعي. قال: حدثنا أبو محمد القلانسي قال: ؛يحدثنا مسلم إلا ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب أولها حديث الإفك الطويل[٤٩] فإن أبا العلاء بن ماهان كان يروي ذلك عن أبي أحمد الجلودي عن أبي سفيان عن مسلم رضي الله عنه[٥٠] ولقد بلغ من عناية العلماء بصحيح مسلم ودقتهم فيه أنهم فرقوا بين التحديث والأخبار في الرواية، وكذلك بين ما ينقله الراوي بالسماع أو عن طريق لفظ الإجازة وقد حقق في هذه المسألة الإمام النووي فيما نقله عن ابن الصلاح في قوله: اختلف النسخ في رواية (الجلودي عن إبراهيم بن سفيان) هل هي (يحدثنا) أو (أخبرنا)؟ !

والتردد واقع في أنه سمع من لفظ إبراهيم أو قرأ عليه، فالأحوط أن يقال: (أخبرنا. إبراهيم، حدثنا إبراهيم) وليلفظ القارئ بهما على البدل.

ثم يقول: واعلم أن (لإبراهيم بن سفيان في الكتاب فائتًا لم يسمعه من مسلم يقال فيه: أخبرنا (إبراهيم عن مسلم) ولا يقال فيه: أخبرنا مسلم، ولا حدثنا مسلم، وروايته لذلك من مسلم إما بطريق الإجازة وإما بطريق الوجادة [٥١].

وقد غفل أكثر الرواة عن تبين ذلك وتحقيقه في فهارسهم وتسمياتهم وإجازتهم وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: (أخبرنا إبراهيم قال أخبرنا مسلم) وهذا الفوات في ثلاثة مواضع:

أولها: في كتاب الحج. في باب الخلق حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: رحم الله المحلقين.. الحديث [٥٢].

وثانيهما: لإبراهيم أوله في أول الوصايا، قول مسلم حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، ومحمد بن المثنى واللفظ لمحمد في حديث ابن عمر، ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه إلى قوله في آخر الحديث [٥٣].

والثالث: أوله قول مسلم في حديث

الإمارة والخلافة. حدثني زهير بن حرب حدثنا شباية حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنما الإمام جنة وقد اجتهد العلماء في كل حين أن يسمعوا أو يقرؤا صحيح مسلم أكثر من مرة، وعلى أكثر من شيخ، ولا شك في أن هذا يزيد من الثقة في نقل الكتاب، دون تحريف أو تغيير[٥٤].

الخاتمة

بعد هذا العرض قد رأينا أن الإمام مسلمًا عرض كتابه على أساتذته، وتحرى فيه الدقة الكاملة، فكل ما أشار إلى أن له علة تركه مسلم، ولعلنا نذكر أيضًا قول مسلم نفسه من أنه لم يضع في صحيحه إلا ما أجمعوا عليه، وأنه ما وضع شيئًا في كتابه إلا بحجة، وما أسقط منه شيئا إلا بحجة. وكما قال ابن رجب : وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه[٥٥].

وقد اتّبع الإمام مسلم في صحيحه طريقة لتخريج الأحاديث عن الرواة فقسّمهم إلى ثلاثة أقسام، قال : فإنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطة سوف أذكرها لك، وهو إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس[٥٦]. ، وقد أخرج مسلم في صحيحه للرواة من القسمين الأول والثاني وترك روايات القسم الثالث، وهذه الأقسام هي:

١. الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، قال: «فأما القسم الأول، فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم.

٢. والثاني: ما رواه المتوسطون في الحفظ والإتقان. قال: فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس (القسم الأول)، أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم... فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة

رفيعة، وخصلة سنية[٥٧].

٣. والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون، وهو لا يتشاغل بأهل هذا القسم ولا يخرج لهم، قال: فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، ... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم[٥٨].

وهذا المنهج ليس خاصّا به أو قاصرًا عليه فإنّما هو تطبيق عملي لطريقة أهل الحديث في التعامل مع الرواة والأحاديث. قال ابن الصلاح شرط مسلم في صحيحه: أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالمًا من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر.

لكن الذي تجدر الإشارة إليه قول الأستاذ أحمد شاكر حين يناقش تلك القضية قائلًا: والحق الذي لا مرية فيه عند أهل الحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ليس في واحد منها مطعون أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها فلا يهولنك ارجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانتقدوها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل[٥٩].

ولقد وفق الشيخ شاكر في قوله إلى حد بعيد غير أن قوله: وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه.

فهذا القول غير سديد لعدم صحة شمول قوله جميع الأحاديث المنتقدة منهما.

والصواب: أن ذلك يقتصر على بعضها دون البعض الأخر، كما لا يخفى على من طالع تلك الانتقادات، والله سبحانه وتعالى أعلم[٦٠].

الهوامش:

(١) صحيح مسلم - كتاب المقدمة - باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين.

(٢) شرح النووي : ١ / ١٦ .

(٣) أخرجه مسلم من طرق عدة :

أ ـ من طريق عمرو عن ابن شهاب عن سالم أن

أباه حدثه قال : قبل عمر بن الخطاب الحجر ثم قال أما والله لقد علمتُ أنك حجر ، ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك .

ب ـ حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ، حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن بن عمر أن عمر قبل الحجر ... الحديث

جـ ـ حدثنا يحيى بن يحيى وأبوبكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وبن نمير جميعًا عن أبي معاوية قال يحيى أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة ...

د ـ أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعًا عن وكيع ، قال أبو بكر حدثنا وكيع عن سفيان عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غَفَلَة ... الحديث .

هـ ـ من طريق محمد بن المُثَنَّى حدثنا عبدالرحمن عن سفيان بهذا الإسناد . انظر مسلم بشرح النووي . كتاب الحج باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف : ٩ / ١٦ ـ ١٧ .

(٤) الإلزامات والتتبع للدارقطني . ص ٣٢٩ : ٣٣٠.

(٥) ١ / ٢٧ .

(٦) انظر الإلزامات والتتبع للدارقطني ص : ٣٣٠ .

(٧) تهذيب التهذيب : ٣ / ١٠ .

(٨) انظر التتبع للدارقطني : ص ٣٣٠ .

(٩) ومن هؤلاء محمود أبو رية في كتابه اضواء على السنة المحمدية وانظر رد د / مصطفى السباعي عليه في السنة ومنزلها في التشريع الإسلامي وانظر كذلك : الأنوار الكاشفة لما في كتاب أبي رية من المجازفة لعبد الرحمن المعلمي ط المكتبة السلفية بالقاهرة .

(١٠) انظر : كتب السنة دراسة توثيقية ص ١١٠ .

(١١) نفس المرجع ص ١١٤ .

* وانظر : مثلًا على ذلك ما رواه البخاري في كتاب التوحيد ، باب وكان عرشه على الماء ٩ / ١٥٣ .

* وما رواه مسلم في كتاب الإيمان . باب بيان الزمني الذي لا يُقبل فيه الإيمان ١ / ٢٧٥ ـ ٣٧٧ غير ذلك .

(١٢) منهم د / رفعت فوزي في كتابه توثيق كتب السنة ص ١١٦، وانظر: دفاع عن السنة محمد أبو شهبة ص ٤٩ ـ ٦٠ ، وانظر : مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها عبد الله القصيمي، وانظر : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، وانظر: مشكل الحديث وبيانه لأبن فورك ، وانظر: السنة والعلم الحديث. عبدالرازق نوفل ص ٧٦ : ٨٠ .

(١٣) انظر : كتب السنة دراسة توثيقية : ص ١٣٢ .

(١٤) مسلم شرح النووي : كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب جهنم أعاذنا الله منها ١٧ / ١٩٠ والحديث تفرد به مسلم .

(١٥) الموضوعات لابن الجوزي : ٣ / ١٠١ .

(١٦) نفس الكتاب والباب والصفحة بتغيير طفيف في المتن .

(١٧) انظر : قول ابن حبان في " المجروحين " ١ / ١٧٦ ـ ١٧٧ .

(١٨) يقصد ابن الجوزي الذي حكم على الحديث بالوضع على الرغم من وجوده في صحيح مسلم

(١٩) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي ٢ / ١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٢٠) انظر : القول المسدد لابن حجر : ص ٣٢ ، ٣٣ وتنزيه الشريعة لابن عراق : ٢ / ٢٢٤ .

(٢١) التعقبات على الموضوعات للسيوطي مخطوط مصور ص ٦٢ ، ٦٣ رقم (٢٦٠) .

(٢٢) المستدرك ٦ / ١١٨ .

(٢٣) انظر : ميزان الاعتدال للذهبي ١ / ١٧٤ ـ ٢٧٥ رقم (١٠٢٣) .

(٢٤) تقريب التهذيب : ١ / ٨٢ / رقم (٦٢٤).

(٢٥) الضعفاء الكبير : ١ / ١٢٥ رقم (١٥١) .

(٢٦) انظر : مسلم بشرح النووي ٧ / ١٩٠ .

(٢٧) انظر : تهذيب التهذيب : ١ / ٣٦٨ الطبقات لابن سعد : ٥ / ٦٢ ـ ٦٣ ميزان الاعتدال : ١ / ٢٧٤ الجرح والتعديل : ١ / ٣٢١ .

(٢٨) انظر : ميزان الاعتدال : ١ / ٢٧٥ .

(٢٩) وسنده : حدثني سُريج بن يونس وهارون بن عبدالله قالا حدثنا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج ، أخبرني إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال ... الحديث.

وأضاف مسلم في آخر الحديث سندًا آخر له قال : قال إبراهيم حدثنا البسطامي (وهو الحسين بن عيسى) وسهل بن عمار وإبراهيم بن بنت حفص وغيرهم عن حجاج بهذا الحديث .

ـ مسلم بشرح النووي : كتاب صفة القيامة والجنة والنار باب ابتداء الخلق وآدم عليه السلام ١٧ / ١٣٣ ـ ١٣٤ .

ـ وانظر تاريخ الرسل والملوك للطبري : ١ / ٤٧ ط دار المعارف .

(٣٠) في كتابه أضواء على السنة المحمدية ص ٢٨١ ط دار الشعب الخاصة .

(٣١) ولستُ أدري من أين أتى بهذا الرقم المبالغ فيه . فإن عدد الأحاديث التي يشك العلماء في صحتها في مسلم حديثان على الأكثر ، قال بذلك كل من

ـ ابن الجوزي في الموضوعات : ٣ / ٥٢ .

ـ والسيوطي في اللآلئ المصنوعة : ٢ / ١٨٣ ، وفي ذيل اللآلئ : ص ٨ ، وفي التعقبات على الموضوعات: ص ٦٢ .

ـ والعجلوني في كشف الخفاء ٢ / ١١٨ .

ـ وناصر الدين الألباني في السلسلة الموضوعة.

ـ ود/ عمر حسن فلانة في الوضع في الحديث ٢/ ١٧٧ .

(٣٢) أضواء على السنة المحمدية ص ٢٨٢ .

(٣٣) انظر : اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: ٢ / ٢١٨٣ ، ١٨٤ القول المسدد لابن حجر :

ص ٣٢ تنزيه الشريعة لابن عراق : ٢ / ٢٢٤ .

(٣٤) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي : ٢ / ٤٣٢، وميزان الاعتدال للذهبي ١ / ٣٦٣ ، حلية الأولياء لأبي نعيم : ١ / ٣٨١ وفتح الباري لابن حجر ١ / ٢١٧ والإصابة : ٧ / ٢٠٤ وطبقات ابن سعد ٢ / ١١٨ وتاريخ دمشق : ٤٧ / ٤٩٢ .

(٣٥) انظر . كتب السنة دراسة توثيقية : ص ٢٠٩ .

(٣٦) مشاهير علماء الأمصار . ابن حبان ص ٤٥ ط لجنة التأليف و الترجمة .

(٣٧) الجمع بين رجال الصحيحين : ابن القيسرتني ١ / ٢٤ ط دار الكتب .

(٣٨) ذكر أسماء التابعين . الدارقطني ١ / ٥١ ط مؤسسة الكتب الثقافية .

(٣٩) ميزان الاعتدال. الذهبي ١/ ٢٢٢ ط دار المعرفة.

(٤٠) في قوله تعالى {ولقد خلقنا السموات وما بينهما في ستة أيام ، وما مسَّنا من لغوب} سورة ق: آية (٣٨) .

(٤١) انظر : الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة . عبد الرحمن المعلمي ص ١٩٠ ط السلفية وانظر . كتب السنة دراسة توثيقية ص ٢٠٩ .

(٤٢) نفس المصدر ص ١٩٠ .

(٤٣) انظر المصدر السابق ص ١١٩ .

(٤٤) انظر الأنوار الكاشفة ص ١٩١ وكتب السنة ص ٢١١ .

(٤٥) حيث قال : والعجيب من الطبري على تبحره في العلم ، كيف خالف مقتضى هذا الحديث وأعنف في الرد على ابن اسحق وغيره ومال إلى قول اليهود أن الأحد الأول انظر تاريخ الرسل والملوك للطبري ١ / ٤٣ : ٥٠ وكان الطبري رحمه الله قد ذكر أقوالًا وآثارًا في ذلك الأمر معظمها عن كعب الأحبار أو عبدالله بن سلام ثم قال : واختلف السلف في اليوم الذي ابتدأ الله عز وجل فيه خلق السموات والأرض ، فقال بعضهم ابتدأ في ذلك يوم الحد ... وقال آخرون : اليوم هو يوم السبت، وأول القولين عندي بالصواب قول من قال أنه يوم الأحد . ١ هـ .

(٤٦)المنار المنيف فى الصحيح والضعيف

(٤٧) كتب السنة دراسة توثيقية : ص ٢١٢ .

(٤٨) يقصد شيخه الذي أخبره بصحيح مسلم، الشيخ الأمين العدل الرضي أبو اسحق إبراهيم بن أبي حفص عمر بن مضر الواسطي انظر مقدمة مسلم بشرح النووي : ١ / ٦ .

(٤٩) من ص ١١٢ ـ ٢٤٦ آخر الكتاب ص ٨ وهو الجزء الأخير من ط استانبول ١٣٢٩ هـ ومن ٦٢٨ ـ ٨٨٣ من صحيح مسلم مع شرح النووي ط الشعبي ومن ص ١ : ١٦٧ جـ ١٨ ، ١١٢ ـ ٢١٠ جـ ١٧ ط دار الفكر .

(٥٠) شرح النووي : ١ / ١٢ .

المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر:

- اختصار علوم الحديث، بشرحه الباعث الحثيث: للحافظ ابن كثير ت ٧٧٤ هـ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، ط. دار الكتب العلمية بيروت.
- الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ت علي محمد البجاوي ط دار الجيل بيروت الأولى ١٤١٢ هـ.
- الأعلام: لخير الدين االزركلي، ط السادسة ١٩٨٤ م، دار العلم للملايين. بيروت.
- إكمال إكمال المعلم: لأبي عبدالله محمد بن خليفة الوشتاني الأبي المالكي ت ٨٢٧هـ. ط أولى ١٣٢٧ هـ مطبعة السعادة بمصر.
- الإلزامات والتتبع: للإمام الدارقطني ت ٣٨٥ هـ ت مقبل بن هادي الوادعي، ط ثانية ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ت ٥٤٤ هـ، تحقيق السيد أحمد صقر، ط. ثانية ١٣٩٨ هـ. القاهرة. دار التراث.
- الأم: للإمام الشافعي ت ٢٠٤ هـ ثانية ١٣٩٣ هـ دار المعرفة. بيروت.
- البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ت ٧٩٤ هـ ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ثانية ١٣٩١ هـ.
- تاريخ التراث العربي: تأليف فؤاد سزكين، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٣ هـ.
- تجريد أسماء الصحابة: للحافظ الذهبي ت ٧٤٨ هـ ط: دار المعرفة. بيروت.
- تدريب الراوي في شرح تقريب الواوي: للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ ت: عبدالوهاب عبداللطيف، ط الثانية ١٣٨٥ هـ بمصر.
- تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ت: محمد عوامة ط: دار البشائر الإسلامية الأولى ١٤٠٦ هـ.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للحافظ عبدالرحيم بن حسين العراقي ت ٨٠٦ هـ ت: عبدالرحمن محمد عثمان ط: دار الفكر العربي د. ت.
- تنزيه الشريعة المدفوعة عن الأخيار الشنيعة الموضوعة: لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني ت ٩٦٣ هـ ت: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق ط الثانية ١٤٠١ هـ دار الكتب العلمية. بيروت.
- تهذيب التهذيب: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجدر العسقلاني ت ٨٥٣٢ هـ ط الهندية، الأولى ١٣٢٥ هـ.
- الجامع الصغير في أحاديث البشير والنذير: تأليف جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ ط: المكتبة الإسلامية باكستان ١٣٩٤ هـ.

- الجرح والتعديل: للإمام أبي محمد بن عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧ هـ ط دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٣٧١ هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ ط: السعادة بالقاهرة.: للجلال السيوطي ت ٩١١ هـ ط ثانية ١٣٩٥ هـ ط دار الكتب العلمية بيروت.
- دفاع عن السنة، ورد شبهة المستشرقين والكتاب المعاصرين: د/ محمد محمد أبوشهبة طبعة دار اللواء الثانية الرياض ١٤٠٧ هـ.
- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم: ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥ هـ: بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت ط أولى ١٤٠٦ هـ مؤسسة الكتب الثقافية بيروت.
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: للحافظ الذهبي ت ٧٤٨ هـ ت: عبدالفتاح أبي غدة ط ثالثة ١٤٠٠ هـ بيروت.
- رجال صحيح مسلم: للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن منجوية الأصبهاني ت ٤٢٨ هـ ت: عبدالله الليثي ط دار المعرفة ـ بيروت ـ الأولى ١٤٠٧ هـ.
- زاد المعاد في هدي خير العباد: لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ت ٥٧١ هـ ت: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، ط العشرة ١٤٠٥ هـ مؤسسة الرسالة بيروت.
- الإلزامات والتتبع: للإمام الدارقطني ت ٣٨٥ هـ ت مقبل بن هادي الوادعي، ط ثانية ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي الخامسة ١٤٠٥ هـ بيروت.
- سنن الدارقطني: للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥ هـ ط الرابعة ١٤٠٦ هـ عالم الكتب بيروت.
- السنن الكبرى: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨ هـ ط أولى ١٣٥٦ هـ المجلس الأعلى لدائرة المعارف العثمانية. الهند.
- سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨هـ ط ثانية ١٤٠٢ هـ مؤسسة الرسالة بيروت.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي ت ٥٤٤ هـ، ط دار الفكر بيروت ١٣٩٩ هـ.
- صحيح مسلم بشرح النووي: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٥٦هـ ط دار الفكر.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: للحافظ أبي عمرو عثمان بن الصلاح ت ٦٤٣ هـ تحقيق د، مرفق عبدالله بن عبدالقادر/ ط: دار الغرب الإسلامي.
- الضعفاء والمتروكين: لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي

بن الجوزي ت ٥٩٧ هـ طبعة دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤٠٦ هـ.

- طبقات الحفاظ: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ طبعة دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤٠٣ هـ.
- العقيدة والشريعة في الإسلام: إجناس جولد تسيهر ت ١٩٢١ م نقله إلى العربية وعلق عليه د/ محمد يوسف موسى وآخرون الطبعة الثانية دار الكتب الحديثة بالقاهرة ١٣٧٨ هـ.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٥ هـ تحقيق محفوظ عبدالرحمن زين الله السلفي دار طيبة الرياض ١٤٠٥ هـ.
- فتح الباري، شرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ طبعة الريان الأولى ١٤٠٧ هـ.
- الفقيه والمتفقه: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ طبعة دار الكتب العلمية بيروت الثانية ١٤٠٠هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير: لعبدالرءوف المناوي ت ١٠٣١ هـ طبعة دارالمعرفة بيروت.
- كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: للإمام محمد بن حبان البستي ت٣٥٤ هـ تحقيق محمود إبراهيم زايد طبعة دار الوعي حلب ١٤٠١ هـ.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: لجلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ طبعة دار المعرفة بيروت ١٤٠٠ هـ.
- لسان الميزان: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ طبعة مؤسسة الأعلمي بيروت الثانية ١٤٠٦ هـ.
- اللمع في أصول الفقه: لأبي إسحاق الشيرازي طبعة مصطفى الحلبي بمصر ١٣٥٨هـ.
- مختلف الحديث وموقف النقاد منه: تأليف أسامة عبدالله خياط، طبعة مطابع الصفا، مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ.
- المستدرك على الصحيحين: للإمام أبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري ت ٤٠٥ هـ توزيع دار الباز.
- مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح: للحافظ أبي عمرو بن الصلاح ت ٦٣١هـ طبعة دار الكتب تحقيق د/ عائشة عبدالرحمن، الأولى ١٩٨٤ م.
- موطأ الإمام مالك: تأليف الإمام مالك بن أنس ت ١٧٩ هـ طبعة دار الريان بالتراث الأولى ١٤٠٧ هـ.
- الموضوعات: لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي ت ٥٩٧ هـ تحقيق محمد عبدالرحمن عثمان طبعة دار الفكر ١٣٩٧ هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ تحقيق علي محمد البجاوي طبعة دار المعرفة بيروت.

• وفيات الأعيان، وأبناء أبناء الزمان: لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان ت ٦٨١هـ طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٩٧.

ثانيًا: المراجع

• الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري: تأليف د/ عبدالمجيد محمود عبدالمجيد، طبعة دار الوفاء ١٣٩٩ هـ.
• أضواء على السنة المحمدية: محمود أبورية، طبعة دار المعارف، الخامسة بمصر
• اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا: د / محمد لقمان السلفي طبعة الرياض، الأولى ١٤٠٠ هـ.
• بحوث في تاريخ السنة المشرفة: د أكرم ضياء العمري الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة بغداد ١٤٠٥ هـ.
• التفسير والمفسرون: د / محمد حسين الذهبي طبعة ثانية، دار الكتب الحديثة بمصر
• سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي الخامسة ١٤٠٥ هـ بيروت.
• الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للبيهقي: د / نجم عبدالرحمن خلف طبعة دار الوفاء ١٤١٢ هـ.
• علم أصول الفقه: عبدالوهاب خلاف، طبعة مصورة ١٤٠٠ هـ.
• علوم الحديث ومصطلحه: د/ صبحي الصالح، طبعة دار العلم للملايين ١٩٧٣ م.
• كتب السنة دراسة توثيقية: د / رفعت فوزي عبدالمطلب، نشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ.
• اللؤلؤ والمرجان، فيما اتفق عليه الشيخان: محمد فؤاد عبدالباقي طبعة دار الحديث
• مقاييس نقد متون السنة: د/ مسفر غرم الله الدميني طبعة مؤسسة الرياض الأولى ١٤٠٤ هـ.
• منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي: د/ صلاح الدين أحمد الأدلبي طبعة دار الأفاق الجديدة، بيروت ١٤٠٣ هـ.
• الموجز في أصول الفقه: الشيخ محمد عبيدالله الأسعدي، تقديم: عبدالفتاح أبي غدة وآخرين، طبعة دار السلام للطباعة والنشر الأولى ١٤١٠ هـ.